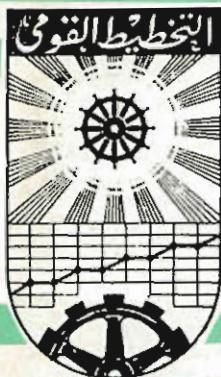


جمهوريّة مصر العربيّة



مَعْهَدُ التَّخْصِيطِ الْقَوْمِي

مذكرة خارجية رقم (١٥٣٦)

بحث "الانتاجية في الاقتصاد القومي المصري
وسبل تحسينها
مع التركيز على قطاع الصناعة

(٤—٤) قياس وتحليل الانتاجية في قطاع الورق
ومنتجاته الورق والطباعة والنشر

أعداد

أ. د. اجلال راتب العقيلي
شهر سبتمبر ١٩٩١

الجزء الرابع

الفصل الرابع

من بحث

"الانتاجية في الاقتصاد القومي المصري وسبل تحسينها

مع التركيز على قطاع الصناعة

فبراير ١٩٩١

٤٠٤ قياس وتحليل الانتاجية في قطاع الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر

نقوم في هذه الورقة بقياس وتحليل الانتاجية في " قطاع الورق ومنتجاته الورق والطباعة والنشر " أعتماداً على الأساليب والطرق التي تم عرضها باسهام في الجزاء الأولي من البحث والتي تم نشرها في سلسلة قضايا التخطيط والتنمية .

تحليل وقياس الانتاجية في قطاع الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر

(المصنف ٣٤)

الصفحة

المحتويات :

١	١	مقدمة
٢	٢	أهمية قطاع الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر في الاقتصاد القومي
٣	٣	مساهمة القطاع في مجال الانتاج الصناعي
٤	٤٠٢	مساهمة القطاع في ائحة فرص العمل
٥	٤٠٢	مساهمة القطاع في اشباع الطلب المحلي
٦	٤	الانتاجية في قطاع الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر
٧	٤٠٣	الانتاجية وتعدد المفاهيم
٨	٤٠٤	الانتاجية في النظام الرأسمالي
٩	٤٠٤	الانتاجية في النظام الاشتراكي
١٠	٤٠٥	المستوى الأمثل من الكفاءة ومعايير الكفاءة الانتاجية
١١	٤٠٥	معايير حجم الانتاج
١٢	٤٠٥	معايير الربح
١٣	٤٠٦	فوائد قياس الكفاءة الانتاجية
١٤	٤	قياس الانتاجية في صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر (المصنف ٣٤) بالطريقة الجزئية
١٥	٤	انتاجية العمل
١٦	٤	انتاجية مستلزمات الانتاج
١٧	٤	انتاجية رأس المال
١٨	٤	انتاجية الجنية أجر
١٩	٤	قياس الانتاجية في قطاع الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر بالطريقة الكلية

الصفحة

٥ -	الانتاجية في صناعة الورق ومنتجاته الورق (المصنف (٣٤١))	١٦
١٧	بيانات اجمالية عن الصناعة	١٠٥
١٩	قياس الانتاجية في صناعة الورق ومنتجاته (٣٤١) بالطريقة الجزئية	٢٠٥
١٩	انتاجية العمل	١٠٢٠٥
٢٠	انتاجية مستلزمات الانتاج	٢٠٢٠٥
٢١	انتاجية رأس المال	٣٠٢٠٥
٢٢	انتاجية الجنيه أجر	٤٠٢٠٥
٢٢	قياس الانتاجية في صناعة الورق ومنتجاته بالطريقة الكلية ديفيزيا	٥٠٢٠٥
٦ -	الانتاجية في صناعة الطباعة والنشر والصناعات المتصلة بهم المصنفة (٣٤٢)	٢٤
٢٤	بيانات اجمالية عن الصناعة	١٠٦
٢٨	قياس الانتاجية في صناعة الطباعة والنشر والصناعات المتصلة بهم بالطريقة الجزئية	٢٠٦
٢٨	انتاجية العمل	١٠٢٠٦
٢٩	انتاجية مستلزمات الانتاج	٢٠٢٠٦
٣٠	انتاجية رأس المال	٣٠٢٠٦
٣١	انتاجية الجنيه أجر	٤٠٢٠٦
٣٢	قياس الانتاجية في صناعة الطباعة والنشر والصناعات المتصلة بهم بالطريقة الكلية ديفيزيا	٥٠٢٠٦

DIVISION ديفيزيا

٤٤ الهوامش

الجدوال

يرجع تاريخ صناعة الورق في مصر إلى المحاولات الأولى التي قام بها بنك مصر في عام ١٩٢٤ لانشاء أول شركة مساهمة مصرية لصناعة وانتاج الورق ، والذى بلغ رأس المالها في ذلك الحين ٣ مليون جنيه الا أن المنافسة الأجنبية الشديدة أعاقت انتاج هذا المصنوع .

تكررت محاولة انشاء شركة أهلية لانتاج وتصنيع الورق في عام ١٩٣١ بالطابية - خط رشيد ، ولكن الانتاج لم يبدأ بهما الا في سنة ١٩٤١ ، واعتمد في انتاجه على الخامات المحلية من قش الأرز وتعتبر هذه هي أول محاولة جادة لتصنيع الورق في مصر . بعد ذلك توالت محاولات اقامة مشروعات لانتاج الورق في مصر .

ويعتبر ورق الكتابة والطباعة واللف والغلاف والكرتون متعدد الطبقات العادي من أهم المنتجات التي يقوم بانتاجها شركات الورق في مصر وتشمل :

١- شركات قطاع عام وهي :

- الشركة العامة لصناعة الورق (راكتا)
- شركة الورق الأهلية
- شركة الشرق الأوسط (سيمور)

٢- شركات تابعة لهيئة القطاع العام :

ويقوم انتاجها أساساً على انتاج الورق والكرتون وهي :

- مصانع وشركات فارنا لتصنيع الورق والكرتون .
- مصانع انتاج ورق اللف التابع لشركة السكر والتقطير بادفو .
- مطابع محرم بالاسكندرية .

هذا بالإضافة إلى شركات القطاع الخاص التقليدي والشركات المشتركة التي تخضع للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته .

وإذا كانت طرق تصنيع الورق بأنواعه المختلفة في معظم دول العالم تعتمد في الأساس على الأخشاب الطبيعية كمادة خام لانتاج الألياف السيلولوزية، إلا أن انتاج الورق في مصر نظراً لافتقارها إلى الأخشاب الطبيعية ونظراً للأرتفاع المستمر لأسعار لب الأخشاب المستورد وأيضاً الاتجاه المستمر لقلة الاحتياطي الطبيعي من الأخشاب في العالم، فإن صناعة الورق في مصر اتجهت إلى استغلال الخامات الزراعية الفنية بالسيليلوز لاستخدامها في تصنيع الورق أو بعض أنواع منه مستغلين التطور التكنولوجي الذي حدث في العالم.

ويغطي انتاج الشركات العاملة في انتاج الورق ومنتجاته في مصر، ما لا يزيد عن نصف الاحتياجات السنوية فقط، وذلك نظراً لضعف الطاقات الانتاجية المتاحة حالياً في مصر. هذا مع توقع استمرار زيادة استهلاك الورق في مصر مع عمليات التنمية المستمرة.^(١)

توصيف القطاع

يبيوب قطاع الورق ومنتجاته الورق والطباعة والنشر طبقاً لدليل التصنيف العربي الموحد للنشاط الاقتصادي الذي أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تحت بند:

- ٣٤ الورق ومنتجاته الورق والطباعة والنشر
- ٣٤٠ الورق ومنتجاته
- ٣٤٠٢ الطباعة والنشر والصناعات المتصلة بهم .

٢ - أهمية قطاع الورق ومنتجاته الورق والطباعة والنشر في الاقتصاد القومي:

يمكن تحديد أهمية هذا القطاع في الاقتصاد القومي من خلال عدة مؤشرات نختار من بينها:

- أولاً : مساهمة القطاع في مجلل الانتاج الصناعي.
- ثانياً : مساهمة القطاع في اتحادة فرع العمل .
- ثالثاً : مساهمة القطاع في اشباع الطلب المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات .

١٠٣ مساهمة القطاع في مجلل الانتاج الصناعي

تطور انتاج قطاع الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر بحيث ارتفع اجمالي الانتاج من ٧٤٤٩٦ ألف جنيه في عام ١٩٧٤ حتى وصل الى ١٢٢٤٠٨ ألف جنيه في عام ١٩٧٩ والى ٢٥٤٨٩٦ في عام ٨٧/٨٦ وهذا يعني أن نسبة مساهمة هذا القطاع بالنسبة لاجمالي قطاع الصناعي بما في ذلك
البترول في الأعوام ١٩٧٤ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧/١٩٨٢ هي : - ٤٠١٩٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٥ ، ٤٩٢٪
وهذا يعني أنه رغم أن مساهمة هذا القطاع بالنسبة لاجمالي انتاج الصناعة يعتبر ضئيلاً نسبياً ، إلا أنه
من الملاحظ أنه أخذ في الارتفاع بحيث أنه في الفترة بين عامي ١٩٧٩ ، ١٩٨٦/١٩٨٧ تضاعف تقريباً .

وتساهم شركات القطاع العام في اجمالي انتاج هذا القطاع بما قيمته ٤٠١٩٠ ألف جنيه
في عام ١٩٧٤ و٦٦٢٧٦ ألف جنيه في عام ١٩٧٩ و٢٦٠٨٩٣ ألف جنيه في عام ١٩٨٦ مما
يعني أن مساهمة القطاع العام في مجلل انتاج هذا القطاع هي على التوالي ٦٠٪ ، ٤٥٪ ، ٤٥٪
(٣) بينما تساهم شركات القطاع الخاص في الأعوام ١٩٧٤ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧/١٩٨٢ بقيمة ٣٨٥٪
٢٩٣٠ ألف جنيه ، ٦٩٥٩٤ ألف جنيه ، ١٥٦٨٨٩ ألف جنيه على التوالي ، مما يعني أن مساهمة
القطاع الخاص في مجلل انتاج هذا القطاع هي ٤٢٪ ، ٣٩٪ ، ٥٤٪ و ١١٪ على التوالي (٤) مما يعني
زيادة مساهمة القطاع الخاص في مجلل الانتاج يقابلها نقص في مساهمة القطاع العام .

٢٠٢ مساهمة القطاع في ائحة فرص العمل :

يتيح قطاع الورق فرص للعمل تتزايد باستمرار ، فقد ارتفع عدد العاملين المستغلين بذلك القطاع
من ٢٦٢٧١ عام ١٩٧٤ حتى بلغ ٣١٤٣٠ عام ١٩٧٩ ، ثم استمر في الزيادة حتى وصل عام
١٩٨٦/٨٥ نحو ٥١١٩٨ عاملاً إلا أنه يبدأ في الانخفاض عام ١٩٨٧/٨٦ فوصل الى ٣٤٤٣٨

تساهم شركات القطاع العام العاملة في قطاع الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر بما قيمته
١٤٠٨٥ فرصة عمل عام ١٩٧٤ بينما تساهم شركات القطاع الخاص بـ ١٦٢٨٦ فرصة عمل عن نفسها
العام . ارتفع هذا الرقم الى ١٣٦٣٠ في عام ١٩٧٩ بالنسبة لشركات القطاع العام والتي
١٧٨٠٠ بالنسبة لشركات القطاع الخاص عن نفس العام ١٩٧٩ .

وقد ارتفعت مساهمة شركات القطاع العام حتى وصلت أعلى رقم لها في عام ١٩٨٦/٨٥ ، كذلك بالنسبة لشركات القطاع الخاص عن نفس العام حيث كان هذا العدد ٢٨٩١٩ ، ٢٢٢٨٣ على التوالي، ثم يعود ويتجه هذا الرقم إلى الانخفاض بالنسبة لشركات القطاع العام والخاص في عام ١٩٨٧/٨٦ فيصبح ١٤١١٥ ، ٢٠٣٢٣ ، ٢٠٣٢٣ عامل ، ويعنى ذلك عودة عدد العاملين في شركات القطاع العام في عام ١٩٨٧/٨٦ إلى ما يقرب من نفس العدد أو أكثر قليلاً بالنسبة لعام ١٩٧٤ . وهذا يعنى الانخفاض الهائل في أعداد العاملين في هذا القطاع ككل في هذه السنة من ٥١١٩٨ إلى ٣٤٤٣٨ .

وقد ساهم قطاع الورق ومنتجاته الورق والطباعة والنشر بمدفوعات نقدية وعينية للعاملين به تقدر بـ ١٢٣٢ ألف جنيه في عام ١٩٧٤ ، ارتفعت عام ١٩٧٩ إلى ١٦٢٤٨ ألف جنيه وكانت أكبر زيادة في عام ١٩٨٦/٨٥ متماشية مع الزيادة الكبيرة التي حدثت في عدد العاملين، فقد وصلت إلى ٢٨٢٤٨ ألف جنيه في ذلك العام ، ووصلت في عام ١٩٨٢/٨٦ إلى ١٩١٢٠ ألف جنيه مما يعني أن متوسط الأجر السنوي بلغ في هذا القطاع ٤٦٢٨ جنيه ، ٥١٦٩ جنيه ، ٦٥٦ جنية في السنوات ١٩٧٤ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٧/٨٦ على التوالي .

وكانت جملة المدفوعات العينية والنقدية للعاملين بشركات القطاع العام في عام ١٩٧٤ نحو ٤٦٣٩ ألف جنيه ووصلت في عام ١٩٧٩ إلى ٥٥١٩ ألف جنيه وفي عام ١٩٨٦/٨٥ بلغت ١٤٨٦١ ألف جنيه واتجهت للتناقص في عام ١٩٨٢/٨٦ فوصلت إلى ٦٧٢٧ ألف جنيه وهذا يعني أن متوسط الأجر السنوي في القطاع العام كان ٣٢٩٣ جنيه ، ٤٠٤٩ جنيه ، ٤٢٢٤ جنيه في السنوات ١٩٧٤ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٧/٨٦ على التوالي .

أما جملة المدفوعات النقدية والعينية لشركات القطاع الخاص العاملة في مجال الورق ومنتجاته الورق والطباعة والنشر فقد بلغت ١٣٨٨٦ ألف جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ وانخفضت إلى ١٢٤٣٣ ألف جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ .

وهذا يعني أن متوسط الأجر السنوي في القطاع الخاص كان : - ٦٤٨٥ جنيه ، ٦٠٢٨ جنيه ، ٧١١١ جنيه في السنوات ١٩٨٤ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٧/٨٦ على التوالي . ومن الأرقام السابقة يتضح لنا ارتفاع متوسط الأجر السنوي للعامل في القطاع العام عنه في القطاع الخاص . ويتوزع حجم

القوى العاملة في هذا القطاع طبقاً للمؤهلات فيما بين مؤهلات فوق البكالوريوس ، ومؤهلات عليا ، ومؤهلات فوق المتوسط ، ومؤهلات متوسطة ومؤهلات دون المتوسط إلى عماله بدون مؤهلات .
تعتبر النسبة الغالبة من هذه العمالة هي المتوسطة ودون المتوسطة . والعمالة بدون مؤهلات على عكس ما تشير إليه المعدلات العالمية بالنسبة لهذه الصناعة مما قد يكون أحد الأسباب المسئولة عن انخفاض مستوى الانتاجية بهذا القطاع مما يستوجب زيادة تدريب العمالة القائمة والعاملين الجدد .

٠٣٠٢ مساهمة القطاع في اشباع الطلب المحلي

أوضحت دراسة أجريت بمعهد التخطيط القومي^(٥) أنه وتبعد تطور الانتاج والاستهلاك من ورق الكتابة والطباعة واللف والغلاف والكرتون وورق الصحف والمجابر وأنواع أخرى مختلفة خلال الفترة من ١٩٥٥-١٩٨٦ أن نسبة الاقتضاء الذاتي في السنوات الأخيرة لم تتعد :

٧.٢٦	ورق الكتابة والطباعة
٧.٢٣	ورق اللف والغلاف
٧.٤٦	الكرتون
٠٪	الصحف والمجلات

وهذا يعني أن أكثر من نصف الاستهلاك من الورق والكرتون اعتمد على الاستيراد من الخارج .

وبدراسة أرقام إجمالي الاستهلاك من أنواع الورق والكرتون في الفترة من ١٩٧٥ وحتى ١٩٨٤ وجد أن هناك تفاوتاً كبيراً في حجم الاستهلاك من سنة لآخر بينما وصلت الزيادة المؤدية في حجم الاستهلاك إلى ٢٢٪ ما بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ فان الزيادة المؤدية في السنة التي تليها مباشرة كانت حوالي ٧٪ فقط ، وفي الوقت الذي ينخفض فيه جملة الاستهلاك في سنة ١٩٨٣/٨٢ بمقدار ٥٪ عن نظيره في العام السابق يرتفع الاستهلاك فجأة بنسبة ١٣٪ في عام ١٩٨٤/٨٣ مقارناً بعام ١٩٨٣/٨٢ .
وهذا التذبذب يصعب امكانية التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية لانتاج هذا القطاع ، ولكن يمكن القول بصفة عامة أن هناك ميلاً نحو زيادة الاستهلاك بالنظر إلى العوامل المؤدية إلى تلك الزيادة وهي :

- ١- المستوى الحالى وتطورات الزيادة فى السكان .
- ٢- المستوى الحالى للدخول وتطورات الزيادة فى الدخل .
- ٣- المستوى الثقافى والتعليمي بالدولة .
- ٤- المستوى العام للأسعار ومستوى أسعار السلعة محل الدراسة .
- ٥- تطورات الصناعة التى تستخدم الورق والكرتون فى انتاجها كالطباعة والتجليد والتعبئة والتغليف .
- ٦- منافسة بداول الورق والكرتون كالبلاستيك والزجاج والمصفوح الخ

وبصفة عامة اذا لم تواجه هذه الزيادات المتوقعة فى الاستهلاك بزيادات مناظرة من الانتاج المحلى فان ذلك سينعكس فى اضطرار زيادة الاستيراد من الخارج ويشكل عبئا على ميزانية النقد الأجنبى وعلى ميزان المدفوعات بصفة عامة .

٣- الانشائية في قطاع الورق ومنتجاته الورق والطباعة والنشر (٦)

العمل على زيادة الفدرة الانشائية هدف من اهداف جميع دول العالم المتقدم وذلك بهدف نهائى هو تحسين مستوى معيشة افرادها والسباق على قدم وساق فى هذه الدول، لذا فاننا نجد أنه من باب أولى أن يكون ذلك من اهتمامات الدول النامية والدول العربية، بهدف تقليل الفجوة الحضارية وفتح باب الرفاهية .

ماهى الانشائية - ماهى أهميتها - ما هي محدداتها - طرق قياسها والتعبير عنها كميا - وما هي علاقتها بكفاءة النظام وكيف يمكن زراعتها .

٤٠٣ الانشائية وتعدد المفاهيم :

هناك اعتقاد بأن الانشائية تشير الى " الكفاءة الشخصية للعامل " أو " أنها الانتاج المتحقق للموارد المتاحة " أو أن زيادة الانشائية هو مجرد بذل جهود أكبر فى العمل أو أن الرفاهية هي مرادف الانشائية .

كما أن هناك خلط بين :

الكفاءة	Efficiency (ويعني بها كفاءة استخدام الموارد)
الفاعلية	Effectiveness
التوفير في التكاليف	Cost Saving
فاعلية الادارة	Management Effectiveness

ولكن وبصفة عامة فإن البعض يعتقد أنها تقوم على نوع من النسبة بين الطاقة المبذولة والحمى المائية الناتجة عنها . وبعبارة أخرى بتناسب المدخلات إلى المخرجات لنشاط معين .

تعريف منظمة العمل الدولية " النسبة بين المخرجات المنتجة من الثروة والمدخلات من الموارد التي استخدمت في عمليات انتاجها (موارد مادية أو بشرية) :

قد يرى البعض أن مضمون الانتاجية يجب أن يشتمل على كل ذلك أي كل العناصر السابقة ، يعنى أنها لا تعنى جودة الأداء فقط ولا استغلال الموارد المتاحة فقط ولا حجم الانتاج فقط وإنما هي تفاصيل وانصهار لكل هذه المتغيرات معاً في بوتقة واحدة .

كما أنه لا يخفى أن مفاهيم الانتاجية تختلف باختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة (نظم رأسمالية واشتراكية) - ويبختلف باختلاف درجة شمول النظرية (كلية - جزئية) إلى آخرة .

١٠١٣. الانتاجية في النظام الرأسمالي:

أ - انتاجية جزئية

تعبر عن مستوى أداء عنصر واحد من عناصر الانتاجية وتسمى باسم هذا العنصر .

$$\text{الانتاجية الجزئية} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{عنصر من عناصر الانتاج}}$$

$$\text{للعمل} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{العمل}} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{(مقاس بساعات العمل أو الأجر)}}$$

المواد = المخرجات
المواد (مقاسة بكميات أو بقيمة المواد)

رأس المال = المخرجات
رأس المال (الأصول الرأسمالية المستخدمة)

الإنتاجية الجزئية للأرض = المخرجات
الأرض (مساحة مثلاً)

- المخرجات : مقاسة أما على أساس مجموع كميات أو قيم المنتجات
- الربح : مجموع الأرباح الموزعة والمدخرة .
- القيمة الصافية: قيمة الانتاج مطروحا منه مستلزمات الانتاج من مواد واستهلاك رأس المال .

والمسألة نسبية على حسب الغرض من قياس الإنتاجية وعلى حسب ظروف المشروعات (كثافة استخدام رأس المال يكون رأس المال الثابت هو المهم) .

ب - الإنتاجية الكلية هي - مقياس لمستوى أداء الوقت أو المشروع ككل .
 وهي العلاقة بين حجم المواد المستخدمة (عوامل الانتاج أو المدخلات) وحجم الناتج الذي ينتج منها مثلا في مجموعة السلع والخدمات المنتجة " المخرجات "

الإنتاجية الفعلية لعوامل الانتاج = المخرجات ¹ والناتج

العمل + المواد + رأس المال +

٢٠١٣ الإنتاجية في النظام الاشتراكي

يفرق بين مفهومين محددين :
 انتاجية العمل الحى وانتاجية العمل الاجتماعى